متطلبات تحول المصارف اللبنانية الى بنوك شاملة

«متطلبات تحول المصارف اللبنانية الى بنوك شاملة» كان عنوان حوار «الانتشار» مع الأستاذ علي بدران مدير بنك الانعاش ـ فرع مـارالياس وفيما يلي نص هذا الحوار :

● كـيف نصف واقع الصناعـة المصرفيـة الحديثة وموقعـها في ظل التحولات الاقتصادية الدولية؟

■ تشـهـد الصناعـة المصـرفـيـة الحـديثـة تطورات وتحـولات جـذرية تتـمـثل في ظهـور ادوات ومنتـجـات مالية مبتكرة بحيث ان عالمية الاسواق المالية وتحررها اصبحت ظاهرة مهمة لها تأثيرها الفعـال على السياسات الاقتصادية والمصرفية داخل كل بلد ، بحيث ان العالم اقترب ليكون سوقاً واحدة بدون مواقع جغرافية تجمعها وتحددها ثورة التـقدم على بعـضـهـا البعض في انجاز العالم مما يؤثر تأثيراً مهما على مسار العمل المصرفي من حيث الشـمـولـيـة والتطوير والتـحـول لملاحقة وفهم حركة الايداعات في اسواق المال العـالمـيـة والتي فـرضت بدورها التـحـــول والتـــأقلم مع المتغيرات .

واذا اضـــفنا على ذلك الاتجـــاه العـالمي الحـالي لتـحـرير تجارة السلع والخدمات ورفع القيود وبشكل خاص عن الخدمات المصرفية والمالية في اطار اتفاقية الجات ـ GATT General Agreement on Traffs and Trade

والتي ينطوي تحت لوائها دولة تلو الاخرى خـصـوصـا الدول التي يرتكز اقتـصـادها علي الاستيراد والتصدير الى مناطق العـــالم . ومـــا لاثر هذه الاتفاقية على اقتصاديات كل بلد من ظهـور منافسـة قـوية على السـاحـة المصرفية العالمية . مما سيؤدي الى قيام تحرير عـالمي في مـجـال التـجـارة والخدمات المالية مما يستدعي وجود خـبـرة مـصـرفـيـة مـتطورة تواكب التحولات الحاصلة من حيث شمولية العمل المصرفي وادخال الادوات المالية المسـتـحـدثة مما يسـمح بزيادة سيـولة واتساع اسواق المال المحلية .

وفي اطار التـأقلم مع هذا التطور في الاتجـاه العـالمي ، بدأت كـثـيـر من البنوك في عدد كبير من الدول توسع من نطاق اعمالها وخدماتها المصرفية لتـركـز على نشـاطات أسـواق المال وبدأت بالتحول من الصيرفة التجارية Commercial Banking الـى الصيرفة الشاملة Global or Universal Banking لتقديم مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المالية في اسواق النقـد ورأس المال على حد سواء وتوسيع نطاق عـملياتها المالية والمصـرفيةوالتـقليل من المخاطر التي تتـحـملها وزيادة سيولة الاصول عن طريق تحـويل بعض التـسـهـيـلات والقـــروض الي اوراق مـــالـيـــة Securitization يسهل التعامل عليها

الاستاذ علي بدران

في الاسواق المالية ، بحيث ما يعرف بالمصارف الشاملة .

● هـل مـن نـظـرة عـلـى واقع المصارف اللبنانية ومدى قدرتها على التحول الى بنوك شاملة؟

■ ان العـــمـل المصـــرفي الاستثماري هو ضـرورة حتمية في تطوير اسواق المال كـونه يسـاعـد في زيادة سـيـولة هذه الاسـواق . كـمـا انه يلبي احتياجات القطاعات الاقتصادية المخـتلفـة لتـمـويل المتـوسط والطويل الاجل . ومـا زال معظم البنوك اللبنانية بل العربية في مختلف الأقطار العربية يعمل ضمن المفهوم المصرفي التجاري التـقـلـيـدي الذي يحـاول حـشـد المدخرات ذات الطبـيـعـة القـصـيـرة الاجل لتمويل عمليات التجارة بشكل خـاص والتوظيف في سندات الخزينة بغـرض تـوظيف السـيـولة النـقـدية الفـائضـة لديهـا . وبالتـالي تعـاني الاسواق المحلية من قصور عرض تلك المدخرات القابلة للاستثمار والقدرة علي توفير مشروعات استثمارية ذات جدوى اقـتـصـادية . اضـافـة الى ذلك نلاحظ افتقار الاسواق المحلية للعديد من ادوات الاستـثـمـار المالي ذات المزايا المختلفة بما يؤمن لـهـذه الاسـواق فاعلية وتوسع . وقـد ادى ذلك الى وجـود طريق للخارج للاستـثـمـار ليـخـضع لكافة اشكال المضاربة والتآكل في كثير من الاحيان بفعل الظروف الاقتصادية المتغيرة في الاسواق الخارجية . الى ذلك هناك عـدم وجـود الضـوابط التشريعية والتنظيمية القادرة على رفع حركة السوق للتكيف مع المتغيرات المستـجدة لتـوفير مناخ استـثـماري مشـجع قادر على اجتذاب واستيعاب المدخرات المعـروضـة للاستـثـمـار وبالتالي فان المناخ الاستثماري لا يزال في مـرحلة التطوير ، وبالرغم من الجـهـود المبذولة حـالياً من السلطات النقـدية فيـمـا يتـعلق بتـحـرير بعض التشريعات المصرفية بحيث يسمح بممارسة المصارف التجارية لانشطة مصارف الاستـثـمـار والتـحـول نحو المصارف الشـاملة التي تتداول في كـافة الادوات والمنتـجـات المالية وتأسيس صناديق الاستـثـمـار والتداول باوراق الدين والمشتقات المصرفية .

ان واقع التطورات الحـديثـة في الصناعة المصرفيةوالمالية يحتم على المصـارف اللبنانيـة من مـواكـبـة هذه التطورات كي تنمـو وتزدهر ولا بد ان نبتـعـد عن التخصص باعـمـالـها في مجال معين وضيق ، ويجب ان تتحول الي ممارسة اعـمـال مـصـرفـيـة جديدة اضـافـة الى الخـدمـات التي تقـدمـهـا البنوك التقليـدية مثل الاقراض ، وذلك لما للقروض من مـشـاكل اهمـهـا عـدم التـســديد وظهـور مـشـكلة الـديون المشكوك في تحـصـيـلـهـا . وان عـمـلـية التـحـول الي البنوك الشـاملة تتطلب توافـر شـروط عـديدة تدعم وتسـاند نجاح وفاعلية البنك الشامل .

● مـا هي منهـجـية التحول نحو المصارف الشاملة ؟

■ ان عملية تحول البنوك اللبنانية الى بنوك شاملة تخضع لضوابط تأخذ في حسبانها كافة الجوانب الاقتصادية والقانونية والثقافية ذات التأثير المباشر وغير المباشر على البيئة الاقتصادية التي تعمل وهناك مناهج عديدة للتحول نحو الصيرفة الشاملة منها انشاء مصارف شاملة جديدة تماماً ، او تحويل بنك متخصص او تجاري قائم الى بنك شامل ، وبالنسبة للواقع المصرفي اللبناني فالمنهج الثاني هو الافضل والاسرع في ظل توافر عدد كبير من المصارف التجارية التي لها الانشطة المالية والمصرفية القابلة للنمو والاتساع ولديها الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة التي تتطلع نحو الزيادة والتفوق في العمل المصرفي العالمي . وهناك اسس عديدة في ضوء التحول الى البنك الشامل منها التدرج في ادخال خدمات البنك الشامل لضمان استيعاب التقنيات والعمل على تطوير التدريب والنظم الداخلية ضمن اطار التخطيط والتوجيه والتنظيم وضمان تأكيد مقومات نجاح البنك الشامل .

● ما هي الشروط الواجب توافرها التي تساند نجاح وفاعلية البنك الشامل؟

■ تحتاج عملية التحول للبنوك الشاملة الى توافر مجموعة من الدعامات الاساسية التي قد تساند مقومات ونجاح وفاعلية البنك الشامل .

- يتطلب وجود ادارات مصرفية ذات كفاءة عالية . فلا يزال عدد كبير من المصارف اللبنانية تحتاج للعديد من اوجه التطوير في اداء وظائفها التقليدية ومن ثم الدخول الى البنوك الشاملة الا بعد التطوير ، بحيث ان ذلك يزيد من مخاطر القيام بالتحول . فالمصارف الشاملة تتطلب وجود ادارات على مستوى عال جداً من الكفاءة الادارية والعلمية تكون قراراتها مبنية على اسس علمية وموضوعية لا على اسس شخصية وان تكون هذه الادارات مرتبطة بمجلس متفهم دون وقوفه عائقا امام الطموحات .

- وجود الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على ممارسة وظائف البنوك الشاملة من خلال خبراتها المصرفية والمالية الكبيرة بحيث تستطيع التعامل مع الادوات المالية الحديثة بالاضافة الي تقديم وتطوير عمليات التدريب علي افضل المستويات والمجالات .

- وجود انظمة متينة للرقابة الداخلية وادوات الربط والضبط المالي والاداري لمراقبة كافة اوجه نشاطات البنك خصوصاً في ظل التحول الى بنك شامل وما يتطلبه ذلك من وجود دائرة تدقيق بامكانها ضبط العمليات المصرفية التي تدخل في نطاق البنوك الشاملة .

- وجود رأسمال كبير حيث ان التوسع في نشاطات البنك يتطلب زيادة في رأس المال وبناء الاحتياطات اللازمة لحقوق المساهمين وبما يخلف مصادر اموال ذاتية لدى المصرف يمكنه من بناء قاعدة قوية تمكنه من مواجهة مخاطر التوظيفات .

- التنبه لكافة المخاطر المصرفية والمالية التي يمكن ان يتعرض لها البنك من جراء تطبيق المفهوم الصيرفي الشامل بحيث انه أكثر تعرضاً لها من مخاطر الائتمان الناشئة عن المخاطر للأطراف الملتزمة بالتسديدخصوصا في ظل توسع مفهوم الصيرفي الشامل .

- مخاطر السوق اي المخاطر السعرية في المراكز المفتوحة .

- مخاطر سعر الفائدة بسبب الحركات المعاكسة في اسعار الفائدة على المركز المالي للبنك بسبب حيازته لموجودات ومطلوبات مرتبطة بسعر الفائدة منوه الي العقود المرتبطة بهذا المجال التي تبرمها البنوك الشاملة .

- مخاطر ادارة السيولة التي تعتبر من اصعب المهام باعتبار ان العلاقة بين طرفي السيولة والربحية هي علاقة عكسية . فالمغالات في تقديم السيولة المتوقعة يضيع على البنك ايرادات الفرص البديلة للتوظيفات واي نقص في السيولة المطلوبة قد يكلف البنك مصداقية وبالتالي انهياره .

● هل من لمحة عن الدور والاجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية؟

■ لقد تمكن القطاع المصرفي في لبنان خلال السنوات الماضية الى استعادة المكانة التي افقدته اياها سنوات الحرب وفي هذا الاطار علي البنك المركزي على ايجاد سياسة نقدية تؤمن اجواء ملائمة لارساء هذا السعي وتحقيقه بحيث ان القطاع المصرفي شهد نموا لافتا في ودائعه .

فالبنك المركزي قد بدأ فعليا بتنفيذ خطة متكاملة هدفها الرئيسي تطوير السوق المالية اللبنانية والمطلوب اصدار المزيد من القرارات على غرار القرار الصادر عن المجلس المركزي تاريخ ٧/ ٢/ ٩٦ الذي يحدد اعمال مصارف الاعمال والذي اتاح هذا القرار للمصارف التجارية ان تمارس الصيرفة الشاملة تلك القرارات التي تتيح وتخلق الحوافز وتسمح للمصارف اللبنانية بدخول ميدان الاستثمار المالي والتنوع في الادوات والخدمات المقدمة في نطاق هذه السوق .

ان تطور القطاع المصرفي يستند الى قدرته على القيام بنشاطات انتمائية بعد اقرار قانون العقود الائتمانية الذي جعل لبنان احد البلدان الفريدة التي تؤمن النشاط الائتماني على السواء ضمن ضوابط تشريعية واضحة . كذلك هناك ثمة اجراءات وسياسات مطلوبة من السلطات النقدية لترسيخ الصيرفة الشاملة في لبنان ومنها تطوير التشريعات والقوانين بحيث يسهل التعرف على ضوابطها المختلفة والالتزامات والحقوق التي تنص عليها . مثال تطوير وسائل الدفع والتقنيات المصرفية كاصدارسندات واسهم وانشاء صناديق الاستثمار بهدف العمل والتوظيف في لبنان .

- محددات النسب المالية والنقدية وتعديلها للتماشي مع التوجه نحو الصيرفة الشاملة .

وطلب المخصصات المطلوبة لاي بند من بنود التوظيفات المختلفة بحيث ان قيام البنك الشامل يتطلب مركز مالي قوي واسس لتصنيف الديون واحتساب المخصصات اللازمة .

اذا السلطات النقدية او البنك المركزي يضطلع بدور مهم على صعيد تشجيع البنوك الشاملة خصوصا السياسات التي يتبعها في السوق المالي سيما تشجيع الاموال الوافرة او التحويلات من الخارج والاستثمارات الصافية (Remittances and Capital Inflwo) والتي تعتبر من اهم المقومات المالية المصرفية .

كذلك المطلوب تشجيع المصارف على الدخول في مجالات استمارية مثال صناديق الاستثمار المشتركة والتي تؤدي الى تطوير سوق راس المال ووضع الضوابط الرقابية الفعالية والقادرة على توفير الامان للكيان المصرفي اللبناني في سعيه للدخول مجالات مصرفية استثمارية جديدة بخطى ثابتة وناجحة مما يوطد دعائم النمو والتطور في الاسواق المالية .

لقد اصبح العمل المصرفي الشامل تجربة ناجحة وعنصرا فعالا يقوم بدوره في تجميع المدخرات وتوجيه الاموال نحو الاستثمار بالوسائل غير التقليدية . وقد بدا واضحاً الحاجة الى الصيرفة الشاملة للبنوك اللبنانية بسبب التطورات المصرفية الدولية وما للمرحلة القادمة واستحقاقاتها بحيث ان المطلوب البدء بخلق ادوات تمويلية متوسطة وطويلة الاجل .

وان تشجيع المصارف اللبنانية بانشاء مصارف استثمار تعمل في مجال الاقراض المتوسط الطويل وفي مجال نشاط سوق راس المال من شأنه توفير ادوات وخدمات جديدة للمستثمرين وتطوير الخدمات التي تقدمها المصارف لتدخل في نطاق المصارف الشاملة بمفهومها المتطور والبناء وتوفير الحماية الكاملة لها مما يوطد دعائم الاقتصاد والنمو والتطور للاسواق المالية ولمواجهة التحديات المرتقبة في المنطقة والتغلب عليها بتعزيز مكامن القوة ومعالجة مكامن الضعف .